الجمعية الأردنية للعلوم التربوية، المجلة التربوية الأردنية، المجلد التاسع، العدد الرابع، 2024
DOI: https://doi.org/10.46515/jaes.v9i4.942

Perceptions of Academic Leaders in Jordanian Universities of the Northern Region of the Role of Political Parties in Making Educational Policy in Jordan

Safa'a Fahmi Al-Azzam*
Prof. Ali Mohammad Jubran**

Received 12/9/2022 Accepted 22/10/2022

Abstract:

The study aimed to identify the perceptions of academic leaders in Jordanian universities in the northern region of the role of political parties in making educational policy in Jordan. The researchers used the descriptive survey methodology. And the study population consisted of all academic leaders in Jordanian universities in the North Region, who numbered (509) academic leaders, and the study sample consisted of (265) academic leaders selected in a stratified random method. To achieve the objectives of the study, a questionnaire consisting of (21) items was built and developed, divided into three dimensions. The study showed that the mean of the perceptions of academic leaders in Jordanian universities in the northern region of the role of political parties in making educational policy in Jordan came to a medium degree, ranged between (3.09-3.43), and the most prominent of which was for the dimension of follow-up and evaluation with a mean of (3.43) and a medium degree, then for the dimension making The educational policy with a mean of (3.36) and a medium degree, and finally the dimension of educational policy implementation came with a mean of (3.09) and a medium degree. It also showed that there were statistically significant differences at the significance level ($\alpha \leq 0.05$) in the responses of the study sample members in the dimension of educational policy making due to the type of college and in favor of the scientific colleges. It was also found that there were no statistically significant differences at the significance level ($\alpha \leq 0.05$) in the responses of the study sample members due to gender, job title, and type of university in all dimensions of the study.

Keywords: Academic Leaders, Political Parties, Educational Policy, Jordanian Universities, the Northern Region, Jordan.

Jordan\ safaazzam025@gmail.com*
Faculty of Educational Sciences\ Yarmouk University\ Jordan\ jubran30@hotmail.com**

تصورات القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية في إقليم الشمال لدور الأحزاب السياسية في صنع السياسة التعليمية في الأردن

صفاء فهمي العزام *

أ.د. علي محمد جبران **

ملخص:

هدفت الدراسة للتعرف إلى تصورات القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية في إقليم الشمال لدور الأحزاب السياسية في صنع السياسة التعليمية في الأردن. استخدم الباحثان المنهج الوصفي المسحي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية في إقليم الشمال والبالغ عددهم (509) قائدة أكاديميين، وتكونت عينة الدراسة من (265) قائدا أكاديميا تم اختيارها بطريقة طبقية عشوائية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم بناء وتطوير استبانة مكونة من (21) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات. وقد أظهرت الدراسة أن المتوسط الحسابي لتصورات القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية في إقليم الشمال لدور الأحزاب السياسية في صنع السياسة التعليمية في الأردن جاء بدرجة متوسطة تراوح متوسطها الحسابي بين (3.09-3.43)، كان أبرزها لمجال المتابعة والتقويم بمتوسط حسابي (3.43) وبدرجة متوسطة، ثم مجال صنع السياسة التعليمية بمتوسط حسابي (3.36) وبدرجة متوسطة، وأخيرا جاء مجال تنفيذ السياسة التعليمية بمتوسط حسابي (3.09) وبدرجة متوسطة. كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد عينة الدراسة في مجال صنع السياسة التعليمية تعزى لنوع الكلية ولصالح الكليات العلمية. كما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى للجنس، والمسمى الوظيفي، ونوع الجامعة في جميع مجالات الدراسة.

الكلمات المفتاحية: القادة الأكاديميون، الأحزاب السياسية، صنع السياسة التعليمية، الجامعات الأردنية، إقليم الشمال، الأردن.

* الأردن/ safaazzam025@gmail.com

** كلية العلوم التربوية/ جامعة اليرموك/ الأردن/ jubran30@hotmail.com

المقدمة:

يعد التعليم في الوقت الحاضر أداة للنهوض بالمجتمعات الحديثة، فهو يستهدف رقي الإنسان، وتحسين ظروف معيشته، والارتقاء بالمجتمعات من خلال تزويد الإنسان بالمعارف والمهارات العالية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية واللحاق بركب الحضارة المعاصرة التي تشهد انطلاقة علمية تكنولوجية متسارعة نتيجة التحولات والتغيرات الكبيرة والمتسارعة والتي أثرت في جميع مجالات ومناحي الحياة المختلفة.

وباستمرار الحركة الحضارية للإنسان وما يرتبط بها من تطورات خلال مسيرته التاريخية الطويلة وإن كانت تتفاوت سرعتها من زمن إلى آخر، فمن الملاحظ أنه دائما تنشأ عن هذه الحركة الحضارية تحديات عديدة تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في المجتمعات المختلفة وما تحتويه من أنظمة: سياسية، واقتصادية، واجتماعية وغيرها من الأنظمة. وتفرض التحديات الحضارية على الأنظمة التعليمية ضرورة الاستجابة لها والتعامل معها، كما تفرض المجتمعات على أنظمتها التعليمية ضرورة مواجهة هذه التحديات، وضرورة إعداد أفراد المجتمع بما يؤهلهم للتعامل معها (Al-Najjar,2009).

وتعد سياسات الدولة التعليمية من أهم سياسات الدولة إن لم تكن أهمها، ذلك أن سياسات الدولة التعليمية وفضلاً عن أنها تقوم بدور أساسي ورئيس في إعداد الانسان ليكون مواطنا سليما روحا، وعقلا، وخلقا، ووجدانيا، واجتماعيا، وجسديا فإنها تؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة وبعمق على جميع السياسات الأخرى. فهي بمثابة الإطار العام للعمل في جميع ميادين التربية، والذي يستمد فلسفته من الفلسفة العامة للمجتمع وما يتطلع إلى تحقيقه في المستقبل، وهي الأساس الذي يحدد مستقبل التربية والتعليم للمجتمع، فتقدم الأمم يقاس بنظامها التعليمي، فلا يمكن لأمة تنشد بناء حضارتها وتربية الأجيال من أبنائها أن تكون بغير سياسة تعليمية مستقرة وقائمة على مقومات علمية (Eid,2013).

إن السياسة التعليمية شأنها شأن أي فعل مجتمعي موجه، لا تتم إلا في وسط مجتمعي حاضن لها يمدها بفلسفته وأفكاره ومقوماته بصفة عامة، فلا يمكن تصور مجتمع لديه مؤسسات تعليمية رسمية من دون سياسة تعليمية، وفي المقابل لا توجد سياسة تعليمية من دون مجتمع، وبحسب فهم المجتمع ومقدرته على صنع السياسة، وتنفيذها تكون قوة هذه السياسة (Al-Swali,2012).

وأشارت الحريري (Al-Hariri,2018) إلى أهمية السياسة التعليمية والتي تتضح من خلال وظائفها التي تقوم بها، إذ تشكل السياسة التعليمية أساساً لتقويم الخطط القائمة والمقترحة، وتيسر عملية صنع القرارات على المستوى الفني والإداري، وتقضي على الازدواجية وتوفر نوعاً من الاتساق، وعدم التذبذب في القرارات التي تصدرها المستويات الادارية المختلفة، وتحديد الأسس والمعايير التي يتم على أسسها تقويم الخطط القائمة والمقترحة، وكذلك توفير نوع من الأمن والاستقرار النسبي لدى العاملين، بحيث لا تتغير بتغير المسؤولين عن صنعها أو تنفيذها، فضلاً عن توفير الوقت والجهد والمال على المستويات الادارية، والفنية وتوجيه النظام التعليمي، وضمان مخرجات تعليمية بالمواصفات المرادة من قبل النظام التعليمي.

وعند الحديث عن السياسة التعليمية تبرز أهمية القوى المؤثرة في صنع تلك السياسة بأنماطها وأشكالها كافة، وبخاصة تلك التي أنيط بها هذا الدور، وتشتق أهمية هذه القوى من أهمية التعليم في إحداث التقدم والتطور الذي تنشده الدول كافة، مما يقتضي ألا يكون صنع تلك السياسة مسؤولية فرد، أو مهمة جهاز واحد، أو وزارة بعينها، وإنما هناك إجماع على ضرورة تنوع فئات صانعي السياسة التعليمية، بمشاركة أكبر عدد من الأجهزة والمؤسسات والجماعات والأفراد (Al-Najjar,2005).

تصاغ السياسة التعليمية بمشاركة مجتمعية من خلال التكامل بين ثلاث مجموعات أساسية، وهي المجموعات الرسمية، والمجموعات غير الرسمية، ومجموعات القوى الخارجية ومن أهمها الاقتصاد العالمي وانعكاساته المختلفة على السياسة التعليمية (Assaf,2017). فقد أوصت عديد من الدراسات بأهمية مشاركة فئات المجتمع المختلفة في صنع السياسة التعليمية، إذ أوصت بعضها بتعزيز المشاركة المجتمعية ومشاركة ذوي الخبرة والمؤسسات التعليمية وكل من له صلة بالعملية التعليمية فقد أكد عبيدات(Obeidat,2007) أن مسؤولية رسم السياسات التربوية مسؤولية جماعية يجب أن تشارك بها الجهات الرسمية، والجهات غير الرسمية.

وتسهم منظّمات المجتمع المدني غير الرسمية مثل الأحزاب السياسية، والجمعيات الخيرية، والمؤسسات الأكاديمية، والاتحادات، والنقابات في العملية التعليمية على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي، لذا يظهر جليا وجوب الاستعانة بمؤسّسات المجتمع المدني في الرفع من مستوى التعليم، فالتعليم ليس إلزاما أن يكون مسؤوليّة الحكومة وحدها، بل لا بد من نقل عديد من الأدوار الى مؤسسات المجتمع كافة؛ بحيث يصبح هذا الأخير شريكًا فاعلا للقطاع الحكومي في تقديم

الرؤى التي يراها في المجال التربوي التعليمي (Assaf,2017).

تعد الأحزاب السياسية من بين مؤسسات المجتمع المدني التي تؤدي دورا في تنمية التعليم من خلال إسهامها في التخطيط للسياسة التربوية، ونشر الثقافة الاجتماعية، وتعريف أفراد المجتمع مختلف القيم الاجتماعية والتربوية التي تميز كل مجتمع عن الآخر، وتدعم أركان الوعي الاجتماعي والتربوي للأفراد (Mansour,2004).

وأشار إبراهيم (Ibraheem,2005) إلى أن الأحزاب السياسية تمثل مكونا رئيساً في بنية المجتمع المدني، إلا أن الملاحظ في المجتمع العربي ضعفها في علاج القضايا الاجتماعية وخاصة التربوية. كما بينت دراسة عبد الكريم (Abed Al-Kaareem,2001) أن تأثير الأحزاب في صنع السياسات العامة والضغط على متخذي القرار غير ملموس ومعهود، مما ينعكس بالضرورة على صنع السياسات التعليمية وانفراد السلطة التنفيذية في صنع القرار.

وقد ظهرت الأحزاب السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية مع بدايات الدولة الأردنية، لكن دورها بقي دورا ثانويا في الحياة العامة للبلاد باستثناء بعض الفترات الزمنية القصيرة، وذلك نتيجة للظروف التي مر بها الأردن والمنطقة المحيطة بها (Onaizat,2015). لذا فإن المتمعن في انعكاسات العمل الحزبي والتعددية السياسية على العملية التعليمية في الأردن يجد آثارها محدودة في جوانب معينة، فإذا استثني التيار الإسلامي فإن باقي الأحزاب ذات حضور ضعيف، وهذا عكس ما كان يسود في السابق، إذ أنها كانت المحرك لقطاع التعليم (Al-Suhaimat,2003).

وقد تناولت بعض الدراسات موضوع صنع السياسة التعليمية بشكل عام، فقد هدفت دراسة خليل وعبد العال (Khalil & Abd- Alal,2008) إلى التعرف إلى واقع عملية صنع القرار التعليمي في مصر واستراليا في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في كلتا الدولتين، والتوصل إلى مقترحات لتطوير عملية صنع القرار التعليمي في جمهورية مصر العربية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن، وتوصلت الدراسة إلى عديد من النتائج أهمها: غياب المشاركة الفعلية في عملية صنع القرارات التعليمية على المستوى الإقليمي والمدرسي، وضعف دور الأحزاب السياسية في صنع القرارات التعليمية في مصر، كما قدمت الدراسة توصيات ومقترحات لتطوير عملية صنع القرار التعليمي في مصر.

أما دراسة جايل (Gaile,2013) فقد هدفت إلى تعرف دور النظم السياسية في صياغة السياسة التعليمية في مصر على مر المراحل التاريخية المختلفة للأنظمة السياسية، واستخدمت

الدراسة المنهج الوصفي، وأظهرت الدراسة مجموعة من النتائج أهمها: أن النظم السياسية تؤدي دورا في صياغة السياسة التعليمية، كما أظهرت غياب المشاركة الفعالة بين صناع القرار وأصحاب المصلحة والمتأثرين بالسياسة التعليمية، وكذلك غياب دور الأحزاب السياسية وعدم فعالية دورها وكذلك أظهرت النتائج تهميش دور المؤسسات التربوية من نقابة المعلمين والمجتمع المدني في صياغة السياسة التعليمية.

وهناك دراسة صالح (Saleh,2013) التي هدفت للتعرف إلى سياسات التعليم في بعض برامج الأحزاب المصرية بعد ثورة يناير 2011، واعتمدت الدراسة المنهج التاريخي للوقوف على الأيدولوجية الفكرية للأحزاب المصرية، كما استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتناولت الدراسة (13) حزبا سياسيا، (3) أحزاب امتداد لأحزاب ما قبل ثورة 25 يناير، و(4) أحزاب ذات مرجعية إسلامية، و(6) أحزاب غير ذات مرجعية إسلامية. وتوصلت النتائج إلى تناول جميع الأحزاب السياسية لقضية التعليم واستحواذها على اهتمامهم جميعا، واتفاق عدد من الأحزاب حول تناول بعض القضايا التعليمية، واختلافها في بعضها الآخر.

وكذلك أجرى عزابي (Azabi,2015) دراسة هدفت إلى التعرف إلى الخطاب التربوي ضمن برامج الأحزاب السياسية في الجزائر حزب جبهة التحرير الوطني أنموذجا، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الأحزاب السياسية في الجزائر، واعتمدت الدراسة العينة القصدية باختيار حزب جبهة التحرير الوطني، واعتمدت الدراسة على ثلاثة مناهج والمتمثلة في المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي، ومنهج تحليل المحتوى. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن حجم اهتمام حزب جبهة التحرير الوطني متوسط تجسد ذلك في احتلال الاهتمام بالسياسة التربوية ضمن برامجه في الصفحات الأخيرة، كما أظهرت النتائج أن حزب جبهة التحرير الوطني تطرق لبعض الموضوعات التي يراها حسب منظوره أنها مهمة، ولم يتطرق لموضوعات أخرى تعد مهمة في تطور السياسة التربوية.

بينما أجرى الخبراني (Al-khabrani,2015) دراسة هدفت الاستفادة من الخبرات والتجارب العالمية المعاصرة في صناعة السياسات التعليمية بالمقارنة بين صناعة السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية وبين بعض الدول. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وكذلك المنهج المقارن بنوعيه الوصفي والتحليلي. وقد طبقت الدراسة على عينة مكونة من (47) فردا من المتخصصين في مجال سياسة التعليم وفي قطاعات مختلفة، وكانت الاستبانة أداة الدراسة.

أظهرت الدراسة مجموعة من النتائج أهمها: التأكيد على أهمية صناعة السياسات التعليمية في المملكة العربية السعودية وأن تبدأ بقاعدة الهرم وتنتهي بقمته وأن يشترك في صناعتها كل من له صلة بالعملية التربوية والتعليمية.

كما جاءت دراسة بن مشيه ويحياوي (Bin Mashih & Yahyawi,2020) والتي هدفت التعرف إلى دور الشركاء الاجتماعيين في صنع السياسة التعليمية بالجزائر، وتبنت الدراسة المنهج الوصفي لملاءمته لطبيعة الدراسة، وأظهرت النتائج أنه على الرغم من أن الشركاء الاجتماعيين يطرحون مطالبهم وأهدافهم، إلا أن دورهم في صنع السياسة التعليمية يظل محدودا، فهم يعانون من التهميش عند اتخاذ القرارات التربوية من طرف وزارة التربية الوطنية.

وبناء على ما سبق عرضه يلاحظ من الدراسات السابقة أن معظمها تناولت متغير صنع السياسة التعليمية، وقد تنوعت أهداف كل منها فمعظمها تناولت إما واقع صنع السياسة التعليمية، أو دور مؤسسات المجتمع المدني في صنعها، كما يلاحظ تنوع البلدان التي أجريت فيها، ومنهج الدراسة في كل منها، وتميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في تناولها لدور الأحزاب السياسية في صنع السياسة التعليمية، إذ لم تتناول أي دراسة في الأردن – وفي حدود علم الباحثين– لدور هذه الفئة في عملية صنع السياسة التعليمية، وتميزت أيضا عن الدراسات السابقة في أن مجتمع الدراسة تكون من القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية.

مشكلة الدراسة:

إن المتتبع لمسيرة العمل الحزبي في الأردن يجد أن آثارها محدودة في مجال التربية، باستثناء حزب جبهة العمل الاسلامي الذي كان يركز على السياسة التربوية والتعليمية مع تأكيد خاص على التعليم العالي، وعلاقة التعليم السياسي من خلال المطالبات المتكررة بنقابة المعلمين تحت شعار مهنة التعليم، وتأسيس اتحاد عام لطلبة الأردن، وقضايا الأساتذة والطلبة المفصولين من الجامعات لأسباب سياسية، وتعديل المناهج، وبرنامج التربية السكانية (Al-Saud,2008).

واليوم ونحن أمام مرحلة جديدة، وتوجه الدولة الأردنية بناء على توجيهات جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين –حفظه الله– بضرورة قيام حياة حزبية وديمقراطية، وتشكيل حكومات برلمانية قوامها الأحزاب، إذ تم تشكيل لجنة لتحديث المنظومة السياسية (جرى إقرارها وإشهارها في العام الماضي) والتي شكلت نقطة تحوّل نحو مسار جديد مختلف في الحياة السياسية الأردنية، ويمكن تلخيصها بجملة واحدة "نقل الأحزاب السياسية من هامش العملية السياسية إلى صميمها"

من خلال قوانين الأحزاب والانتخاب والمناهج الجديدة في المدارس والجامعات. ولكون الأحزاب السياسية من مؤسسات المجتمع المدني المشاركة في صنع السياسة التعليمية، استمدت الباحثة دراستها الحالية.

وتسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما تصورات القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية في إقليم الشمال لدور الأحزاب السياسية الاردنية في صنع السياسات التعليمية في الأردن؟
2. هل هناك فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تصورات القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية في إقليم الشمال لدور الأحزاب السياسية في صنع السياسة التعليمية في الأردن تعزى لمتغيرات (الجنس، ونوع الجامعة، ونوع الكلية، والمسمى الوظيفي)؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يأتي:

1. التعرف إلى تصورات القادة الأكاديميين في الجامعات الاردنية في إقليم الشمال لدور الأحزاب السياسية في صنع السياسة التعليمية في الأردن، وذلك للتعرف إلى الأدوار التي يؤيد القادة الأكاديميون أن تمارسها وتشارك فيها الأحزاب السياسية في عملية صنع السياسات التعليمية في الأردن.
2. التعرف إلى الفروق في تصورات القادة الأكاديميين لدور الأحزاب السياسية في صنع السياسة التعليمية في الأردن تعزى لمتغيرات (الجنس، ونوع الجامعة، ونوع الكلية، والمسمى الوظيفي).

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة فيما يأتي:

الأهمية النظرية:

على الرغم من كثرة الدراسات التي تتحدث عن صنع السياسات التعليمية، وأدوار مؤسسات المجتمع المدني في صنع السياسة التعليمية إلا أنه ومن خلال اطلاع الباحثين على قواعد البحوث العربية – وفي حدود علمهما– اتضح أنه لا توجد دراسة علمية تناولت التصورات لدور الأحزاب السياسية في صنع السياسة التعليمية في الأردن.

الأهمية العملية:

1. من المؤمل أن تفيد الدراسة واضعي السياسات التعليمية، ومتخذي القرارات في وزارة التربية والتعليم.
2. كما أنها قد تسهم في فتح آفاق جديدة أمام الباحثين للقيام بدراسات وبحوث مستقبلية تتناول جوانب أخرى في هذا الموضوع.

التعريفات الاصطلاحية والاجرائية:

- **القادة الأكاديميون:** القادة المسؤولون عن المشاركة في الإدارة الجامعية بشكل مباشر سواء على مستوى القيادة العليا، أم على مستوى الكليات والعمادات والأقسام العملية، وينفذ هؤلاء القادة أعمالا إدارية وأكاديمية ترتبط بالتطورات الداخلية والخارجية للجامعة (Al-Salateen, 2014).

ويعرف إجرائيا: هم من يشغلون مواقع قيادية في الجامعات الأردنية ويخولون من خلال تلك المواقع اتخاذ قرارات متعلقة بالعمل الجامعي وهم: رؤساء الجامعات ونوابهم ومساعدوهم، وعمداء الكليات، ونوابهم ومساعديهم، ورؤساء الأقسام الأكاديمية.

- **السياسة التعليمية:** هي "عملية رسم الخطوط العامة الأساسية للنظام التعليمي وتحديد لها بشكل يحقق الأهداف العامة للتربية، وتنبثق من فلسفة المجتمع، وتطلعاته، وآماله التي يسعي إلى تحقيقها، وتكون كذلك أداة لتحقيق التقدم وتنظيم مسار النظام التعليمي وتحديده" (Al-Harbi,2019,22).

وتعرف إجرائياً بأنها مجموعة من القواعد والمبادئ والتشريعات التي تضعها وزارة التربية والتعليم في الأردن، من أجل توجيه المسؤولين وإرشادهم لاتخاذ القرارات.

- **الأحزاب السياسية:** كل تنظيم سياسي مؤلف من جماعة من الأردنيين يؤسس وفقا لأحكام الدستور وأحكام القانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعمل بوسائل مشروعة وسليمة (Political Parties Law,2015).

ويعرف إجرائيا بالأحزاب السياسية المرخصة والموجودة في المملكة الأردنية الهاشمية.

حدود الدراسة: اشتملت الدراسة على الحدود الآتية:

- **الحد الموضوعي:** اقتصرت الدراسة التعرف إلى تصورات القادة الأكاديميين لدور الأحزاب السياسية في صنع السياسة التعليمية.

- **الحد البشري:** تم تطبيق الدراسة على عينة من القادة الأكاديميين وهم (رؤساء الجامعات ونوابهم ومساعدوهم، وعمداء الكليات، ونوابهم ومساعديهم، ورؤساء الأقسام الأكاديمية).
- **الحد الزماني:** تم تطبيق الدراسة في الفصل الدراسي الثاني لعام 2022/2021.
- **الحد المكاني:** تم تطبيق الدراسة في بعض الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة في إقليم الشمال وهي (جامعة اليرموك، وجامعة العلوم والتكنولوجيا، وجامعة آل البيت، وجامعة إربد الأهلية، وجامعة جدارا، وجامعة جرش الأهلية).

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

استخدم الباحثان المنهج الوصفي المسحي.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية في إقليم الشمال والبالغ عددها (8) جامعات. خلال العام الدراسي 2022/2021، ويعمل بها (509) قادة أكاديميين وفقا لاحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2022/2021).

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (265) قائدا أكاديميا في الجامعات الأردنية في إقليم الشمال، أي بنسبة 52%. وقد تم اختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقية، والجدول (1) يبين وصف أفراد العينة وتوزيعهم تبعاً للمتغيرات الشخصية (الجنس، المسمى الوظيفي، نوع الكلية، نوع الجامعة).

الجدول (1): توزيع عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة (الجنس، المسمى الوظيفي، نوع الكلية، نوع الجامعة)

المتغير	الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	224	%84.5
	أنثى	41	%15.5
	المجموع	265	%100
المسمى الوظيفي	نائب رئيس الجامعة	6	%2.3
	مساعد رئيس الجامعة	5	%1.9
	عميد	48	%18.1
	نائب عميد	25	%9.4
	مساعد عميد	21	%7.9
	رئيس قسم	160	%60.4
	المجموع	265	%100
نوع الكلية	علمية	138	%52.1
	إنسانية	127	%47.9
	المجموع	**265**	**%100**
نوع الجامعة	حكومية	165	%62.3

المتغير	الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
	خاصة	100	%37.7
	المجموع	**265**	**%100**

أداة الدراسة:

قام الباحثان ببناء استبانة بعد الاطلاع على الأدب النظري، وقد تكونت من (26) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات بواقع (11) فقرة للمجال الأول: صنع السياسة التعليمية، و(10) فقرات للمجال الثاني: تنفيذ السياسة التعليمية، و(5) فقرات للمجال الثالث: المتابعة والتقويم.

صدق أداة الدراسة:

للتحقق من صدق الأداة استخدم الباحثان نوعين من الصدق، هما:

صدق المحتوى:

تم عرض الأداة بصورتها الأولية بعدد (26) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات، على (10) من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية المختلفة في الإدارة التربوية، ومناهج التدريس، وذلك للحكم على مدى صدق الفقرات، وملاءمتها لتحقيق أهداف الدراسة، ومدى مناسبة الفقرات للمجالات التي تنتمي إليها، وسلامة صياغتها اللغوية واقتراح أي ملاحظات أخرى قد يرونها مناسبة يمكن أن تسهم في تدعيم الأداة. وقد اعتمدت الفقرة التي أجمع عليها (7) محكمين فأكثر، وبناء عليه تم حذف (5) فقرات من أداة الدراسة، وتعديل بعض الفقرات وإعادة صياغتها، إذ خرجت الاستبانة بصورتها النهائية مكونة من (21) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات.

الصدق البنائي لأداة الدراسة:

بهدف استخراج دلالات الصدق البنائي لجميع فقرات أداة الدراسة، تم تطبيقها على عينة استطلاعية مكونة من (25) فردا من مجتمع الدراسة ومن خارج عينة الدراسة، وتم حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المقياس والمجال الذي تنتمي إليه والمقياس ككل، وكانت النتائج كما في الجدول (2).

الجدول (2): معاملات الارتباط بين كل فقرة والمجال الذي تنتمي إليه وارتباطها بالمقياس ككل

الرقم	ارتباط الفقرة بالمجال	ارتباط الفقرة بالمقياس ككل	الرقم	ارتباط الفقرة بالمجال	ارتباط الفقرة بالمقياس ككل	الرقم	ارتباط الفقرة بالمجال	ارتباط الفقرة بالمقياس ككل
صنع السياسة التعليمية			تنفيذ السياسة التعليمية			المتابعة والتقويم		
1	.619**	.499*	1	.657**	.778**	1	.589**	.548**
2	.709**	.611**	2	.611**	.526**	2	.739**	.782**

الرقم	ارتباط الفقرة بالمجال	ارتباط الفقرة بالمقياس ككل	الرقم	ارتباط الفقرة بالمجال	ارتباط الفقرة بالمقياس ككل	الرقم	ارتباط الفقرة بالمجال	ارتباط الفقرة بالمقياس ككل
3	.888**	.783**	3	.655**	.547**	3	.883**	.651**
4	.679**	.715**	4	.717**	.481*	4	.896**	.725**
5	.688**	.718**	5	.762**	.669**	**5**	.756**	.568**
6	.554**	.441*	6	.693**	.593**	المجال ككل		**0.816**
7	.711**	.751**	المجال ككل		0.822**			
8	.596**	.407*						
9	.809**	.770**						
10	.700**	.607**						
المجال ككل		0.910**						

*معاملات ارتباط دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ** معاملات ارتباط دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$)

يظهر من الجدول (2) أنَّ معاملات الارتباط بين كل فقرة والمجال الذي تنتمي إليه كانت أكثر من (0.40) وجميعها دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (0.01)، ومعاملات الارتباط بين الفقرات والمقياس ككل جميعها موجبة وتزيد عن (0.40) وهي معاملات ارتباط دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (0.05) وتدل على درجة صدق مقبولة لأغراض تطبيق هذه الدراسة. ويظهر من الجدول (2) أنَّ معاملات الارتباط بين المجالات والمقياس ككل مرتفعة، وتزيد عن (0.80) وهذا يدل على أن المجالات تنتمي للمقياس ذاته.

ثبات أداة الدراسة:

بهدف التأكد من ثبات أداة الدراسة، تمَّ تطبيقها مرتين بفارق زمني أسبوعين على عينة استطلاعية مكونة من (25) قائدا أكاديميا، من خارج عينة الدراسة ومن مجتمعها، وحساب معاملات الارتباط بيرسون بين التطبيقين لاستخراج ثبات الإعادة (test-retest) وتم تطبيق معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach's alpha) لجميع مجالات الدراسة والمجموع الكلي لهما، على العينة الكلية، وكانت النتائج كما في الجدول (3).

الجدول (3): نتائج معاملات ثبات الإعادة (test-retest) وكرونباخ ألفا (Cronbach's alpha) للكشف عن معاملات الاتساق الداخلي لمجالات الدراسة

المجالات	عدد الفقرات	كرونباخ ألفا	ثبات الإعادة (test-retest)
صنع السياسة التعليمية	10	0.95	0.85
تنفيذ السياسة التعليمية	6	0.95	0.80
المتابعة والتقويم	5	0.91	0.86
المقياس ككل	**21**	**0.97**	**0.90**

يتضح من الجدول (3) أن قيم معامل الاتساق الداخلي تراوحت بين (0.91– 0.95) كان

أبرزها لمجالي "صنع السياسة التعليمية" و"تنفيذ السياسة التعليمية" إذ بلغ (0.95)، وأدناها لمجال "المتابعة والتقويم" وبلغ معامل الاتساق (0.91)، وبلغ معامل الاتساق الداخلي باستخدام معادلة كرونباخ ألفا للمقياس ككل (0.97)، وجميعها معاملات اتساق **مرتفعة ومقبولة** لتطبيق هذه الدراسة.

أما بالنسبة لمعاملات ثبات الإعادة (test-retest) فقد تراوحت بين (0.80– 0.86) كان أبرزها لمجال "صنع السياسة التعليمية" (0.85)، ولمجال "تنفيذ السياسة التعليمية" وبلغ (0.80)، وكان أدناها لمجال "المتابعة والتقويم" إذ بلغ معامل الاتساق الداخلي (0.86)، وللمقياس ككل بلغ (0.90)، وجميعها معاملات اتساق **مرتفعة ومقبولة** لتطبيق هذه الدراسة.

معيار تصحيح أداة الدراسة:

اعتمد الباحثان مقياس ليكرت ذي التدرج الخماسي بهدف قياس تصورات أفراد عينة الدراسة، إذ تم إعطاء كبيرة جدا (5) درجات، كبيرة وأعطي لها (4) درجات، متوسطة (3) درجات، قليلة وأعطي لها (2) درجة، قليلة جدا وأعطي لها (1) درجة. وقد جاءت محكات الحكم على المتوسطات كما يأتي:

من 1– أقل من 2.33 وتعني أن الدرجة منخفضة.

من 2.33– أقل من 3.66 وتعني أن الدرجة متوسطة.

من 3.66– 5 وتعني أن الدرجة مرتفعة.

متغيرات الدراسة: اشتملت الدراسة على المتغيرات الآتية:

أولاً: المتغيرات المستقلة الرئيسة:

تصورات القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية في إقليم الشمال لدور الأحزاب السياسية في صنع السياسة التعليمية في المملكة الأردنية الهاشمية.

ثانياً: المتغيرات الوسيطة:

- **الجنس:** وله فئتان (ذكر، أنثى).
- **المسمى الوظيفي:** وله سبع فئات: (نائب رئيس جامعة، مساعد رئيس، عميد، نائب عميد، مساعد عميد، رئيس قسم).
- **نوع الكلية:** ولها فئتان (علمية، إنسانية).
- **نوع الجامعة:** ولها فئتان (حكومية، خاصة).

الأساليب الاحصائية المستخدمة:

للإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخدام حزمة الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Version 25SPSS) على النحو الآتي:

تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيرات الدراسة. كما قد تم تطبيق معادلة كرونباخ ألفا لاستخراج ثبات الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، ومعاملات الارتباط بيرسون للصدق البنائي لأداة الدراسة.

للإجابة عن السؤال الأول: تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمقاييس الدراسة ككل وفقرات كل مقياس على حدة.

للإجابة عن السؤال الثاني: تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجالات والكلي حسب متغيرات الدراسة، وتطبيق تحليل التباين المتعدد (MANOVA) للكشف عن الفروق للمجالات وفقا لمتغيرات (الجنس، المسمى الوظيفي، نوع الكلية، نوع الجامعة)، وتحليل التباين الرباعي (4- Way- ANOVA) للكشف عن الفروق على الدرجة الكلية تبعاً لمتغيرات الدراسة.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

أولا: للإجابة عن سؤال الدراسة الأول الذي نص على: ما تصورات القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية في إقليم الشمال لدور الأحزاب السياسية الاردنية في صنع السياسة التعليمية في الأردن؟

فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات صنع السياسة التعليمية مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية، والجدول (4) يوضح ذلك.

الجدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة ككل

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
1	المتابعة والتقويم	3.43	1.01	متوسطة	**1**
2	صنع السياسة التعليمية	3.36	1.00	متوسطة	2
3	تنفيذ السياسة التعليمية	3.09	0.82	متوسطة	**3**
	المجالات ككل	**3.46**	**0.93**	**متوسطة**	

يتبين من الجدول (4) أن المتوسطات الحسابية لجميع مجالات الدراسة ككل تراوحت بين (3.09– 3.43)، فقد جاء مجال "**المتابعة والتقويم**" في الرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.43) وانحراف معياري (1.01) وبدرجة متوسطة، ثم مجال "**صنع السياسة التعليمية**" بمتوسط حسابي

(3.36) وانحراف معياري (1.00) وبدرجة متوسطة، وأخيرا جاء مجال "**تنفيذ السياسة التعليمية**" بأقل متوسط حسابي (3.09) وبانحراف معياري بلغ (0.82) وبدرجة متوسطة. أما المتوسط الحسابي العام لتصورات القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية في إقليم الشمال لدور الأحزاب السياسية الاردنية في صنع السياسة التعليمية في الأردن بلغ (3.46) وبدرجة متوسطة. وقد يعزو الباحثان هذه النتيجة لإدراك القادة الأكاديميين لعدم نضوج الحياة الحزبية وضعف الحياة الحزبية في الأردن. وتتفق نتائج الدراسة الحالية ضمنيا مع نتائج دراسة خليل وعبد العال (Khalil & Abd Alal,2008) التي أظهرت ضعف دور الأحزاب السياسية في صنع القرارات التعليمية، ودراسة جايل (Gail,2013) التي أظهرت غياب دور الأحزاب السياسية وعدم فعالية دورها في صياغة السياسة التعليمية.

فضلاً عن ما تقدم، تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الأول: المتابعة والتقويم، مع مراعاة ترتيب الفقرات تنازليا، وذلك كما هو مبين في الجدول (5).

الجدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة والرتبة لفقرات مجال المتابعة والتقويم

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابى	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
	باعتقادي يجب أن يكون للأحزاب السياسية دور في:				
20	عقد لقاءات مع الطلبة للنظر فى مشكلاتهم وتطلعاتهم	3.72	1.11	مرتفعة	1
17	متابعة تنفيذ وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي للقرارات والسياسات التعليمية	3.44	1.13	متوسطة	2
19	متابعة مستجدات المناهج والمقررات الدراسية ومدى مناسبتها للمراحل الدراسية المختلفة	3.44	1.14	متوسطة	2
18	مساءلة وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي عن الاخفاقات فى النظام التعليمى	3.27	1.26	متوسطة	4
21	عقد لقاءات مشتركة مع أولياء أمور الطلبة وممثلي مجالس الآباء والأمهات حول القضايا ذات الصلة بالتعليم	3.25	1.18	متوسطة	5
	مجال المتابعة والتقويم ككل	3.43	1.01	**متوسطة**	

يتبين من الجدول (5) أن المتوسطات الحسابية لفقرات مجال المتابعة والتقويم تراوحت بين (3.25– 3.72) وجاءت الفقرة (20) التي نصت على "عقد لقاءات مع الطلبة للنظر في مشكلاتهم وتطلعاتهم" بأعلى متوسط حسابي (3.72) وبانحراف معياري بلغ (1.11) وكانت بدرجة مرتفعة، وقد يعزو الباحثان هذه النتيجة إلى وعي القادة الأكاديميين بأن الأحزاب السياسية تعد وسيلة للتعبير عن الرأي العام ونقل أفكار وآراء الشرائح الشعبية حول السياسة التعليمية إلى المستوى الحكومي وبالتالي الوصول لسياسة تعليمية مقبولة من أغلبية الشرائح الشعبية.

بينما جاءت الفقرة (21) التي نصت على "**عقد لقاءات مشتركة مع أولياء أمور الطلبة وممثلي مجالس الآباء والأمهات حول القضايا ذات الصلة بالتعليم**" بأقل متوسط حسابي (3.25) وبانحراف معياري بلغ (1.18) وكانت الدرجة متوسطة، وقد يعزو الباحثان هذه النتيجة لإدراك القادة الأكاديميين لصعوبة وصول والتقاء الأحزاب بأولياء أمور الطلبة.

وبلغ المتوسط الحسابي العام لمجال المتابعة والتقويم (3.43) وانحراف معياري (1.01) وبدرجة متوسطة. وقد يعزو الباحثان هذه النتيجة لحرص القادة الأكاديميين على تعديل السياسات التربوية وتقويمها ونتائج القرارات التعليمية التي يتم اتخاذه والتي بالتالي ستسهم في تحسين العملية التعليمية في الأردن.

كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الثاني: صنع السياسة التعليمية، مرتبة تنازليا، وذلك كما هو مبين في الجدول (6).

الجدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة والرتبة لفقرات مجال صنع السياسة التعليمية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
	باعتقادي يجب أن يكون للأحزاب السياسية دور في:				
1	طرح منظومة للمبادئ والأهداف العامة للتعليم	3.66	1.17	متوسطة	1
7	المشاركة في اقتراح مشروعات القوانين ولأنظمة المتعلقة بشؤون التربية والتعليم	3.54	1.18	متوسطة	2
8	طرح رؤية واضحة ومعلنة تربط بين النظام التعليمي وخطط التنمية	3.48	1.14	متوسطة	3
9	المشاركة في وضع البرامج الوطنية للسياسات التعليمية	3.46	1.18	متوسطة	4
5	اقتراح إنشاء تخصصات وبرامج لمختلف مستويات العملية التعليمية	3.43	1.20	متوسطة	5
4	المشاركة في بناء السياسات المتعلقة بإعداد المعلمين وتنميتهم المهنية	3.21	1.23	متوسطة	6
3	طرح تصورات حول وضع المقررات والمناهج الدراسية في جميع المراحل التعليمية	3.20	1.19	متوسطة	7
10	المشاركة في اتخاذ القرارات التربوية الكبرى التي تؤثر في النظام التعليمي	3.24	1.23	متوسطة	8
6	المشاركة في وضع أسس اختيار وتعيين رؤساء الجامعات ومجالس الأمناء في الجامعات الرسمية والخاصة	3.17	1.12	متوسطة	9
2	المشاركة في السياسات المتعلقة بتعيين أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات	3.17	1.12	متوسطة	9
	مجال صنع السياسة التعليمية ككل	3.36	1.00	**متوسطة**	

يتبين من الجدول (6) أن المتوسطات الحسابية لفقرات مجال صنع السياسة التعليمية تراوحت بين (3.17– 3.66) وكان أبرزها للفقرة (1) وتنص على "طرح منظومة للمبادئ

والأهداف العامة للتعليم" بأعلى متوسط حسابي (3.66) وبانحراف معياري بلغ (1.17) وبدرجة متوسطة، وقد تعزى هذه النتيجة لإدراك القادة الأكاديميين بأن ذلك يسهم في توجيه السياسات التعليمية لخدمة النظام التعليمي جراء تعدد خلفياتها البرامجية والأيدولوجية وتنوعها.

بينما جاءت الفقرتان (2 و6) واللتان تنصان على "المشاركة في السياسات المتعلقة بتعيين أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات" و"المشاركة في وضع أسس اختيار وتعيين رؤساء الجامعات ومجالس الأمناء في الجامعات الرسمية والخاصة" بأقل متوسط حسابي (3.17) وبانحراف معياري بلغ (1.12) وبدرجة متوسطة، وقد يعزو الباحثان ذلك لإدراك القادة الأكاديميين أن مثل هذه التعيينات متخصصة بالجوانب الأكاديمية والإدارية وقناعتهم بأن هذا التخصص غير موجود داخل الأحزاب السياسية.

وبلغ المتوسط الحسابي العام لمجال صنع السياسة التعليمية (3.36) وبانحراف معياري (1.00) وكانت الدرجة متوسطة. وقد تعزى هذه النتيجة لإدراك القادة الأكاديميين لوجود طاقات في الأحزاب يمكن توظيفها في رفع مستوى صنع السياسات التعليمية في الآردن.

كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الثالث: تنفيذ السياسة التعليمية، مرتبة تنازليا، وذلك كما هو مبين في الجدول (7).

الجدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة والرتبة لفقرات مجال تنفيذ السياسة التعليمية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
	باعتقادي يجب أن يكون للأحزاب السياسية دور في:				
15	التعاون مع مراكز البحوث والدراسات لإجراء الدراسات البحثية لتطوير قطاع التعليم	3.76	1.06	مرتفعة	1
11	تقديم اقتراحات للجهات المسؤولة عن رسم السياسات التعليمية فيما يتعلق بالتشريعات لحل المشكلات التي تطرأ على النظام التعليمي	3.75	1.08	مرتفعة	2
13	التشاور واقتراح بدائل وحلول للمشكلات التربوية التي تتعلق بالعملية التعليمية	3.70	1.08	مرتفعة	3
14	المشاركة في ندوات ومؤتمرات وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي التي تناقش رسم السياسات التعليمية	3.67	1.09	مرتفعة	4
12	مناقشة المشكلات التي تطرأ على النظام التعليمي ومسبباتها	3.63	1.05	متوسطة	5
16	عقد اجتماعات دورية مع القائمين على العملية التعليمية لمناقشة القضايا المستجدة ذات الصلة بالعملية التعليمية	3.52	1.03	متوسطة	6
	مجال تنفيذ السياسة التعليمية ككل	3.09	0.82	**متوسطة**	

يتبين من الجدول (7) أن المتوسطات الحسابية لفقرات مجال تنفيذ السياسة التعليمية تراوحت بين (3.52– 3.76) كان أبرزها للفقرة (15) وتنص على "التعاون مع مراكز البحوث والدراسات لإجراء الدراسات البحثية لتطوير قطاع التعليم" بأعلى متوسط حسابي (3.76) وبانحراف معياري بلغ (1.06) وبدرجة مرتفعة. وقد يعزو الباحثان هذه النتيجة لإدراك القادة الأكاديميين بأن هذا التعاون يسهم في طرح وإثراء قضايا تربوية جديدة نتائجها قائمة على أساس علمي.

بينما جاءت الفقرة (16) التي تنص على "عقد اجتماعات دورية مع القائمين على العملية التعليمية لمناقشة القضايا المستجدة ذات الصلة بالعملية التعليمية " بأقل متوسط حسابي (3.52) وبانحراف معياري بلغ (1.03) وبدرجة متوسطة، وقد يعزو الباحثان ذلك لإدراك القادة الأكاديميين بوجود ملفات متعددة لدى الأحزاب السياسية كالسياسية والاقتصادية والاجتماعية مما يحول دون قدرة الأحزاب على عقد اجتماعات دورية.

وبلغ المتوسط الحسابي العام لمجال تنفيذ السياسة التعليمية (3.09) وانحراف معياري (0.82) وبدرجة متوسطة. وقد يعزو الباحثان هذه النتيجة لتخوف القادة الأكاديميين بعدم وجود قيادات تربوية في الأحزاب السياسية مما ينعكس سلبا على عملية تنفيذ السياسة التعليمية وعدم تطبيقها على أرض الواقع كما يجب.

ثانيا: نتائج سؤال الدراسة الثاني الذي نص على: هل هناك فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تصورات القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية في إقليم الشمال لدور الأحزاب السياسية في صنع السياسة التعليمية في الأردن تعزى إلى متغيرات (الجنس، ونوع الجامعة، ونوع الكلية، والمسمى الوظيفي)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجالات والكلي حسب المتغيرات المدروسة، وتطبيق تحليل التباين المتعدد (MANOVA) للكشف عن الفروق للمجالات وفقا لمتغيرات (الجنس، المسمى الوظيفي، نوع الكلية، نوع الجامعة)، وتحليل التباين الرباعي (4- Way- ANOVA) للكشف عن الفروق على الدرجة الكلية تبعاً لمتغيرات الدراسة (الجنس، والمسمى الوظيفي، ونوع الجامعة، ونوع الكلية)، والجداول الآتية توضح ذلك.

الجدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجالات والكلي تبعاً لمتغيرات الدراسة (الجنس، والمسمى الوظيفي، ونوع الجامعة، ونوع الكلية).

المتغير	الفئات	المجال	المتوسط الحسابى	الانحراف المعياري
الجنس	ذكر	صنع السياسة التعليمية	3.37	1.02
		تنفيذ السياسة التعليمية	3.68	0.97
		المتابعة والتقويم	3.46	1.01
		المجالات ككل	3.48	0.94
	أنثى	صنع السياسة التعليمية	3.27	0.88
		تنفيذ السياسة التعليمية	3.65	0.97
		المتابعة والتقويم	3.23	0.97
		المجالات ككل	3.37	0.88
المسمى الوظيفي	نائب رئيس الجامعة	صنع السياسة التعليمية	2.77	0.94
		تنفيذ السياسة التعليمية	3.14	1.09
		المتابعة والتقويم	3.07	1.24
		المجالات ككل	2.94	0.97
	مساعد نائب رئيس الجامعة	صنع السياسة التعليمية	3.56	0.91
		تنفيذ السياسة التعليمية	3.87	0.74
		المتابعة والتقويم	3.60	0.72
		المجالات ككل	3.66	0.76
	عميد	صنع السياسة التعليمية	3.60	0.83
		تنفيذ السياسة التعليمية	3.85	0.86
		المتابعة والتقويم	3.66	0.91
		المجالات ككل	3.69	0.80
	نائب عميد	صنع السياسة التعليمية	3.16	1.02
		تنفيذ السياسة التعليمية	3.43	1.03
		المتابعة والتقويم	3.06	1.03
		المجالات ككل	3.21	0.98
	مساعد عميد	صنع السياسة التعليمية	2.99	1.02
		تنفيذ السياسة التعليمية	3.43	0.90
		المتابعة والتقويم	3.07	1.06
		المجالات ككل	3.13	0.90
	رئيس قسم	صنع السياسة التعليمية	3.38	1.03
		تنفيذ السياسة التعليمية	3.70	0.99
		المتابعة والتقويم	3.47	1.01
		المجالات ككل	3.49	0.96
الكلية	علمية	صنع السياسة التعليمية	3.47	0.92
		تنفيذ السياسة التعليمية	3.74	0.81
		المتابعة والتقويم	3.50	0.96
		المجالات ككل	3.55	0.82
	إنسانية	صنع السياسة التعليمية	3.23	1.07
		تنفيذ السياسة التعليمية	3.60	1.11

المتغير	الفئات	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		المتابعة والتقويم	3.35	1.06
		المجالات ككل	3.37	1.03
الجامعة	حكومية	صنع السياسة التعليمية	3.31	1.01
		تنفيذ السياسة التعليمية	3.64	0.96
		المتابعة والتقويم	3.35	1.00
		المجالات ككل	3.42	0.93
	خاصة	صنع السياسة التعليمية	3.43	0.99
		تنفيذ السياسة التعليمية	3.72	0.98
		المتابعة والتقويم	3.55	1.02
		المجالات ككل	3.54	0.93

يظهر من الجدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية في إقليم الشمال لدور الأحزاب السياسية في صنع السياسة التعليمية في المملكة الأردنية الهاشمية تبعاً لمتغيرات (الجنس، والمسمى الوظيفي، ونوع الجامعة، ونوع الكلية)، وللكشف عن الدلالة الإحصائية للفروق بين فئات هذه المتغيرات تم تطبيق تحليل التباين المتعدد (MANOVA) للمجالات، وتحليل التباين الرباعي (4- Way- ANOVA) على الدرجة الكلية، كما في الجداول الآتية:

الجدول (9): نتائج تحليل التباين المتعدد (MANOVA) للكشف عن الفروق في المجالات وفقا لمتغيرات (الجنس، المسمى الوظيفي، نوع الكلية، نوع الجامعة)

مصدر التباين/المتغير	المتغير التابع/المجالات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيم F	الدلالة الإحصائية
الجنس	صنع السياسة التعليمية	.002	1	.002	.002	.962
	تنفيذ السياسة التعليمية	.036	1	.036	.053	.818
	المتابعة والتقويم	.465	1	.465	.469	.494
المسمى الوظيفي	صنع السياسة التعليمية	8.951	5	1.790	1.827	.108
	تنفيذ السياسة التعليمية	4.442	5	.888	1.329	.252
	المتابعة والتقويم	9.095	5	1.819	1.834	.107
نوع الكلية	صنع السياسة التعليمية	4.264	1	4.264	4.352	.038*
	تنفيذ السياسة التعليمية	.888	1	.888	1.328	.250
	المتابعة والتقويم	1.830	1	1.830	1.845	.176
نوع الجامعة	صنع السياسة التعليمية	.969	1	.969	.989	.321
	تنفيذ السياسة التعليمية	.098	1	.098	.146	.703
	المتابعة والتقويم	2.204	1	2.204	2.222	.137
الخطأ	صنع السياسة التعليمية	250.818	256	.980		
	تنفيذ السياسة التعليمية	171.070	256	.668		
	المتابعة والتقويم	253.920	256	.992		
المجموع	صنع السياسة التعليمية	264.955	264			

مصدر التباين/المتغير	المتغير التابع/المجالات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيم F	الدلالة الإحصائية
المصحح	تنفيذ السياسة التعليمية	176.395	264			
	المتابعة والتقويم	268.335	264			

* قيم (F) دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول (9) ما يأتي:

- وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمجال "صنع السياسة التعليمية" تبعا لمتغير نوع الكلية حيث بلغت قيمة (F) (4.352) وبدلالة إحصائية (0.038)، ولصالح الكليات "**العلمية**" بمتوسط حسابي (3.47)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للكليات "**الإنسانية**" (3.23). وقد يعزو الباحثان هذه النتيجة إلى اختلاف طبيعة الكليات العلمية وتخصصاتها عن الكليات الانسانية.
- كما يتضح من الجدول عدم وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لباقي مجالات الدراسة تبعاً لمتغيرات الدراسة (الجنس، المسمى الوظيفي، نوع الجامعة)، إذ لم تصل قيم F لمستوى الدلالة (0.05). وقد يعزو الباحثان ذلك إلى أن تلك المتغيرات قد لا تشكل تأثيرا فاعلا في تصورات القادة الأكاديميين لدور الأحزاب السياسية في صنع السياسة التعليمية.

الجدول (10): نتائج تطبيق اختبار (ANOVA) للكشف عن الفروق في الدرجة الكلية تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، المسمى الوظيفي، نوع الكلية، نوع الجامعة)

المتغيرات التابعة	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيم F	الدلالة الإحصائية
الجنس	.014	1	.014	.016	.898
المسمى الوظيفي	8.013	5	1.603	1.881	.098
نوع الكلية	2.668	1	2.668	3.131	.078
نوع الجامعة	1.023	1	1.023	1.201	.274
الخطأ	218.153	256	.852		
المجموع المصحح	229.912	264			

* ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة *($\alpha \leq 0.05$)*

- يتبين من الجدول (10) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للدرجة الكلية تعزى لمتغيرات (الجنس، المسمى الوظيفي، نوع الكلية، نوع الجامعة)، إذ لم تصل قيم (F) لمستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، تم الخروج بالتوصيات الآتية:

- العمل على تعزيز دور الأحزاب السياسية في العملية التربوية عامة، وصنع السياسة التعليمية خاصة.
- إجراء مزيد من الدراسات المستقبلية لدور الأحزاب السياسية فيما يتعلق بالعملية التعليمية كدور الأحزاب في المشاركة بالخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم.

References:

Abd-Al- Kareem, N. (2001). **Decision making in educational policy in Egypt - A case study.** Unpublished PhD Dissertation, Cairo University Cairo, Egypt.

Al-Harbi, S. (2019). **Educational policy and its role in achieving the fourth goal of the sustainable development goals, Education 2030 is an analytical vision**. Kuwait: Arab Organization for Education.

Al-Hariri, R. (2018). **Education systems and policies and their development in the Gulf Cooperation Council countries**. Amman: Dar Al Yazouri for publishing and distribution.

Al-Khabrani, Y. (2015). **Making educational policy in the Kingdom of Saudi Arabia in light of the experiences of some countries: a suggested scenario**. Unpublished Doctoral Dissertation, King Saud University, Riyadh. Saudi Arabia.

Al-Najjar, A. (2009). **Educational Policy Making – An Introduction to Comparative Analysis**. Cairo: Anglo Library.

Al-Najjar, M. (2005). **Activating the partisan role in making educational policy in Egypt in light of the experiences of some countries.** Unpublished PhD Dissertation, Al-Azhar University, Cairo. Egypt.

Al-Salteen, A.(2014). **Academic leadership in higher education institutions**. Amman: Dar Al-Hamed Publishing and Distribution.

Al-Saud, A. (2008). **An analytical study of the role of the Jordanian Parliament in making educational policies for the period (1989-2007).** PhD Dissertation, Amman Arab University.

Al-Sawali, M. (2012). **Educational policy foundations and management**. (Translated by Mustafa Hosni), Beirut: Arab House for Science Publishers.

Al-Suhaimat, A. (2003). **An analytical study of educational policies in**

light of political, economic and social changes and the reflection of that educational development in Jordan. Unpublished Doctoral Dissertation, Amman Arab University, Amman, Jordan.

Assaf, M. (2017). **Civic requirements and participation in education systems framework**. Gaza: Samir Mansour Library for printing, publishing and distribution.

Azabi, S. (2015). **The educational discourse in the programs of political partes in Algeria – A front Party National Model.** Unpublished Doctoral Dissertation, Faculty of Humanities and Social Sciences, Baskra.

Bin Mashih, B & Yahyaoui, N. (2020). The role of social partners in making educational policy in Algeria**. Journal of Human Sciences**, 20(1), 577-592.

Eid, S. (2013). **Planning educational policy and contemporary civilizational challenges**. Cairo: Anglo-Egyptian Library.

Gaile, A. (2013). The role of political systems in formulating educational policy in Egypt: an analytical study**.The Educational Journal**, (34),403- 480.

Ibrahim, A. (2005). **Comparative education and education systems from an administrative perspective**. Alexandria: Library of Modern Knowledge.

Khalil, N & Abd-Al-Al, A. (2008). Educational decision-making in Egypt and Australia, a comparative study**. Journal of the College of Education**, 2 (14). 1- 178.

Mansour, B. (2004). **Political parties and democratic transition: an applied study on Yemen and other countries**. Cairo: Madbouly Library.

Obeidat, S. (2007). **Educational policy in the Arab world**. Irbid: The Modern World of Books.

Onaizat, Naseem (2015). **Governments deliberately marginalize parties in most stages of political action**. Article retrieved on 12/13/2021 from the website https://www.addustour.com/articles.

Political Parties Law (2015). Retrieved on 12/12/2021 from https://moi.gov.jo.

Saleh, I. (2013). Education policies in some Egyptian party programs after the January 2011 revolution: An analytical study**. Journal of Educational and Psychological Sciences**, (2), 330-368.